الأمم المتحدة

E/ECA/COE/38/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 January 2019

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة الخبراء

الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب، ٢٠ -٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت *

المسائل النظامية

برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١ — ٢٠٢٠

التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية

موجز

على العموم، تحرز أقل البلدان نموا في أفريقيا تقدما في المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول، رغم أن ذلك يجري انطلاقا من خطوط أساس متدنية وبتباينات كبيرة بين مختلف البلدان. وتبقى القدرة الإنتاجية متدنية جدا فيها ولا بد من بذل جهود متضافرة لتحسين نصيب كل عامل في القيمة المضافة من أجل زيادة دخل الأسر المعيشية وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. ورغم أهمية التجارة في تعزيز النمو فإن حصة الصادرات من أقل البلدان نموا في أفريقيا في التجارة العالمية تظل عند حوالي ٠,٦ في المائة (٢٠١٧). والخبر السار هو أن التنويع في تحسُّن بانخفاض مؤشر التركيز في تلك البلدان إلى ٠,٣٦ في ٢٠١٧ من ٠,٦٥ في عام ٢٠٠٨. والتنمية البشرية فيها آخذة في التحسُّن أيضا (قُدر مؤشر التنمية البشرية بـــ ٠,٤٧٣ في عام ٢٠١٧ مقارنة بـــ ٠,٤٤٠ في عام ٢٠١٠) بفضل تحسُّن نواتج التعليم والصحة. فالتحسينات المستمرة في هذا المجال أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

ولا تزال كل من الأزمات التي صنعها الإنسان وتلك الناجمة عن الطبيعية سائدةً في أقل البلدان نموا في أفريقيا، ويُخشى أن تُعرقل التقدم. أما معدلات الفقر وعدم المساواة والنزاعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي فهي واسعة الانتشار، ويجعل ارتفاع معدل

* E/ECA/COE/38/1/Rev.1 .

التوسع الحضري في هذه البلدان المدنَ والمراكزَ الحضرية عُرضة لآثار الكوارث بصورة متزايدة. وفي مواجهة ذلك تقوم العديد من البلدان الأفريقية باعتماد استراتيجيات وطنية للكوارث وتعمل على تنفيذها. وما يبعثُ على القلق هو الاتجاهات الآخذة في الانخفاض لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى هذه البلدان. ويعد تحسين الحوكمة أمرا بالغ الأهمية من أجل تعبئة الموارد وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأخيرا، رغم أن خمسة بلدان من أقل البلدان نموا في أفريقيا (جيبوتي، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وليسوتو) تقترب من عتبات الخروج من هذه الفئة، فإن هناك شكًا في الكيفية التي يمكنها بها الوصول إليها في القريب العاجل. ولا بد من استمرار الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاداتها، لا سيما في حالة زامبيا، وبناء أصولها البشرية.

١- مقدمة

١- أقل البلدان نموا هي تلك التي تواجه أصعب العقبات التي تعرقل الجهود الجارية لتحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ويوجد ثلثا أقل بلدان العالم نموا في أفريقيا (٣٣ من بين ٤٧)، وهو ما يضفي على برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١ — ٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) أهمية بالغة بالنسبة للقارة. وفي عام ٢٠١٨ كان ٦٥٤ مليون شخص تقريبا يعيشون في أقل البلدان نموا في أفريقيا. ويحدد برنامج عمل اسطنبول المجالات ذات الأولوية والإجراءات والأهداف لكل من أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين، وذلك بهدف الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي في هذه البلدان ومساعدتها على تجاوز العوائق التي تحول دون تنميتها.

٢- ويجري تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بالتزامن مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فإن أقل البلدان نموا في أفريقيا تعكف أيضا على تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وهذه الخطط الإنمائية الدولية الثلاث تتقاطع بصورة كبيرة وتسعى إلى طرح نهج شاملة وواسعة النطاق في مجال التنمية المستدامة.

٣- ويُبرز هذا التقرير التقدم الذي أحرزته البلدان الـــــ ٣٣ الأقل نموا في أفريقيا في المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول. ويناقش التقرير أيضا آفاق الخروج من هذه الفئة بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقرب إلى عتبات الخروج الواردة في أحدث استعراض (٢٠١٨) تجريه لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا.

٢- التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

ألف- القدرة الإنتاجية

٤- يعد بناء القدرات الإنتاجية أمرا أساسيا لتعزيز اقتصادات أقل البلدان نموا. وتشمل القدرة الإنتاجية طائفة عريضة من العوامل، منها الهياكل الأساسية وقدرات تنظيم المشاريع ومدى وجود صلات بين القطاعات.[1] وتؤدي هذه العوامل الأساسية في هيكل الاقتصاد دورا كبيرا في تحديد كيفية تحويل المنتجات الخام والمدخلات الأخرى تحويلا جيدا إلى سلع وخدمات ذات قيمة اقتصادية. والقدرات الإنتاجية بشكل عام لا تقاس بمؤشر واحد، بل يمكن استخدام مؤشر مثل القيمة المضافة للصناعة التحويلية كبديل. وتشير القيمة المضافة الأعلى في الصناعات التحويلية إلى قدرة الاقتصاد على تحويل المواد الخام إلى منتجات أكثر تطورا، وهو ما يدل، بدوره، على زيادة مستويات القدرات الإنتاجية.

([1]) تقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات .(06.II.D.9)

٥- وهناك مستوى منخفض جدا من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا في وسط أفريقيا (٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع تراجع كبير للمتوسط المرجَّح بسبب تشاد (٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٦)، التي يعد اقتصادها أكبر بكثير. أما القيم المضافة بالنسبة لسان تومي وبرينسيبي (٧,١ في المائة في عام ٢٠١٦) وجمهورية أفريقيا الوسطى (٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٥) فهي أكثر انسجاما مع المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا. وخلال الفترة الحالية من برنامج عمل إسطنبول (٢٠١٠-٢٠١١)، شهدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا تحسنا طفيفا من ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٧,٨ في المائة في ٢٠١٦ (أحدث البيانات).

٦- وعلى المنوال نفسه، لم يشهد نصيب كل عامل في القيمة المضافة الزراعية في أغلب أقل البلدان نموا في أفريقيا سوى تحسن طفيف في الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. وتعد وإثيوبيا وبوركينا فاسو، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، والنيجر (التي ستخرج من هذه الفئة) البلدان التي تحسنت أكثر من حيث زيادة نصيب كل عامل في القيمة المضافة الزراعية، إذ زادت بنسبة ٢٥ و١٠٩، و٣٣، و٢٣، و٢١ في المائة، على التوالي، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦.

٧- وباستثناء إريتريا والصومال، حيث تعد زيادة الربط بالإنترنت فيهما هامشية، فإن جميع البلدان الأقل نموا في أفريقيا تكشف عن تحسينات واعدة في هذا الشأن. فقد ضاعفت ليسوتو، أحد البلدان الأفريقية التي يُتوقع تحقيقها معايير الخروج من هذه الفئة في المستقبل القريب، نسبةَ سكانها المرتبطين بشبكة الإنترنت منذ عام ٢٠٠١ إلى أربعة أضعاف تقريبا.

٨- *الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة.* يدعو برنامج عمل اسطنبول تحديدا إلى زيادة كمية الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة. ويتسم توافر البيانات المتعلقة بالطاقة المتجددة بالضُّعف، إذ تعود أحدث البيانات المتاحة إلى عام ٢٠١٥. ومن بين أقل البلدان نموا في أفريقيا يبدو أن إثيوبيا وتوغو تحرزان تقدما كبيرا في هذا الصدد (بزيادات من ٠,٦ إلى ٧,٣ في المائة و٣,٩ إلى ٦,٢ في المائة على التوالي [٢] بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥). ويتسم الاتجاه العالمي بتصاعد قوي، غير أن حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي، لدى العديد من أقل البلدان نموا في أفريقيا التي تتوافر عنها بيانات، لا تتزايد.

٩- *الحصول على الكهرباء آخذ في التحسن، وإن كان ذلك يحدث ببطء.* رغم ما تحقق من تحسينات عموما في الاستفادة من الكهرباء في أقل البلدان نموا على مدى الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، تبقى استفادة السكان في المناطق الريفية منخفضة بشكل ملحوظ. وتتباين النتائج تباينا كبيرا في أقل البلدان نموا في أفريقيا، مع إبلاغ بلدان مثل إريتريا، وجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، عن نسبة استفادة كبيرة نسبيا، حيث تبلغ

(٢) باستثناء الطاقة الكهرومائية.

٣٩ و٧٢ و٥١ في المائة من سكانها في المناطق الريفية، على التوالي. غير أن معدلات الاستفادة في المناطق الريفية في بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبريا تبلغ ١ في المائة أو أقل. وتنطوي قلة الاستفادة من الكهرباء على آثار غير مباشرة من حيث القدرة على الاستفادة من الموارد التعليمية، ونوعية الخدمات الطبية المتاحة والتجهيز وفرص العمل. ومن ثم فإن توسيع نطاق الربط بالشبكة الوطنية عن طريق مد الهياكل الأساسية للطاقة إلى المجتمعات المحلية الريفية، وتحديد الخيارات لاعتماد الطاقة الشمسية المنخفضة التكلفة يجب أن يظل أولوية من أولويات السياسة العامة في أقل البلدان نموا في أفريقيا.

باء- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

١٠- لم تشهد أقل البلدان نموا في أفريقيا سوى زيادات هامشية في الإنتاجية الزراعية، وهو ما يُعزى في جزء منه إلى محدودية الحصول على الأسمدة والهياكل الأساسية للري. ورغم أن الزراعة هي القطاع الرئيسي لضمان قدرة هذه البلدان على توفير ما يكفي من الغذاء لسكانها، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وخلال فترة برنامج عمل اسطنبول، لم يزد نصيب كل عامل في القيمة المضافة الزراعية في هذه البلدان (التي تتوافر بشأنها بيانات) إلا قليلا من متوسط ٩٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة إلى حوالي ١٠٥٠ دولار لكل عامل في عام ٢٠١٧.

١١- ويعد تدني استخدام الأسمدة في أقل البلدان نموا في أفريقيا أحد المصادر المحتملة لانخفاض نصيب كل عامل في الإنتاجية الزراعية. ففي عام ٢٠١٥، لم تستخدم البُلدان في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، سوى ١٥ كيلوغراما تقريبا من الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الزراعية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ نحو ١٤٠ كيلوغراما للهكتار الواحد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تباين كبير في استخدام الأسمدة، بحيث يتراوح المعدل من أقل من ٥ كلغ للهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة في ما لا يقل عن ١١ بلدا إلى أكثر من ١٥ كيلوغراما للهكتار الواحد في سبعة بلدان. وتعد زامبيا الأكثر استخداما للأسمدة بمقدار ٥٥ كيلوغرام للهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة. وتبقى الزيادة في استخدام الأسمدة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ متدنية.

١٢- وتعد الخسائر في الأغذية التي تتكبّدها أقل البلدان نموا في أفريقيا، لا سيما الناجمة عن سوء إدارة ما بعد انتهاء الحصاد، خسائر كبيرة (يتوقع أن تتجاوز ٣٠ في المائة من مجموع إنتاج المحاصيل سنويا). وهذه البلدان في حاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيات والهياكل الأساسية للحد من خسائر ما بعد الحصاد. وهناك حاجة إلى إدخال تحسينات على التكنولوجيات الزراعية والهياكل الأساسية، ومرافق التخزين، إلى جانب الأسواق المالية الريفية الشاملة والتدابير الرامية إلى الحد من تلوث الأغذية، لتحقيق إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة من أجل تخفيض خسائر ما بعد انتهاء الحصاد في أفريقيا إلى النصف.

جيم- التجارة

١٣- الزيادة في التجارة غالبا ما تسير جنبا إلى جنب مع الزيادة في التنمية الاقتصادية. فمن خلال التجارة تحصل البلدان على المواد والخبرات والتكنولوجيا التي لا يمكنها إنتاجها محليا. ويدعو برنامج عمل اسطنبول إلى مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا في مجموع صادرات العالم على مدى العقد ٢٠١١-٢٠٢٠. ومع ذلك فإن حصة هذه البلدان في التجارة العالمية بقيت ثابتة، خلال برنامج عمل اسطنبول، عند حوالي واحد في المائة. والواقع أن حصة الصادرات العالمية القادمة من هذه البلدان، لا سيما من أقل البلدان نموا في أفريقيا، استمرت في الانخفاض طوال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وتظهر بيانات عام ٢٠١٧ ارتفاعا طفيفا في حصة الصادرات العالمية القادمة من أقل البلدان نموا، ولكنْ عندَ معدل واحد في المائة فإنها تبقى أدنى قليلا من حصة التجارة في عام ٢٠١٠. وتتميز أقل البلدان نموا في أفريقيا، بصفة خاصة بأداء صادرات أسوأ قليلا من أداء أقل البلدان نموا غير الأفريقية، حيث انخفضت حصتها في الصادرات العالمية من ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٧.

١٤- *تواجه أقل البلدان نموا غير الساحلية في أفريقيا ارتفاع تكاليف التصدير*. من بين ما تتسم به أقل البلدان نموا في أفريقيا كمجموعة انتشارُ البلدان غير الساحلية بينها. وتواجه البلدان غير الساحلية حواجز وتكاليف أكثر على التجارة، بما أن وصولها إلى البحر يتم عن طريق بلدان المرور العابر. فالمسافات الأطول والتكاليف الإضافية للهياكل الأساسية اللازمة للبلدان غير الساحلية للوصول إلى الموانئ البحرية، غالبا ما تجعل التجارية باهظة التكاليف بالنسبة لها. فبلدان مثل تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا تدفع تكاليف تصدير أكبر. غير أن بعض البلدان غير الساحلية مثل ليسوتو، وملاوي تمكنت من خفض تكلفة التصدير إلى مستويات أكثر قابلية للمقارنة بنظيراتها من البلدان الساحلية الأقل نموا.

دال- السلع الأساسية

١٥- تعتمد معظم أقل البلدان نموا في أفريقيا على عدد قليل من السلع الأساسية في معظم إيراداتها من الصادرات. وعندما يكون البلد مرتبطا ارتباطا وثيقا بعدد قليل فقط من المنتجات فإن الاقتصاد يكون عرضة للتقلبات في سعر ذلك المنتج. ومثلما جاء في الطبعة الخامسة من *تقرير الحوكمة في أفريقيا* فإنه يمكن أن يكون لثروات الموارد الطبيعية صلة بارتفاع معدلات عدم المساواة، بما أن الريوع المتأتية من هذه الثروات عادة ما تميل إلى التركز في يد نخبة صغيرة نسبيا. [٣] ويدعو برنامج عمل اسطنبول إلى التنويع في

(٣) ECA, African Governance Report V; Natural Resource Governance and Domestic Revenue Mobilization for Structural Transformation (Addis Ababa, ECA, 2018).

اقتصادات أقل البلدان نموا، وزيادة قدرة اقتصاداتها وتمكينها من تطوير طائفة أوسع من القدرات الإنتاجية.

١٦- وفي هذا الصدد، يجري الابتعاد عن الاعتماد على السلع الأساسية ببطء في أقل البلدان نموا في أفريقيا. فقد انخفض مؤشر التركيز [٤] في هذه البلدان، تدريجيا إلى ٠,٣٦ في المائة في عام ٢٠١٧ من مقدار عال هو ٠,٦٥ في عام ٢٠٠٨. ورغم أن ذلك لا يزال أعلى من تركيز الصادرات في أقل البلدان نموا في آسيا، وأعلى منه في كافة أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا)، فإن زيادة التنويع، مع ذلك، تعد تطورا إيجابيا.

هاء- التنمية البشرية والاجتماعية

١٧- التنمية البشرية في أقل البلدان نموا في أفريقيا آخذة في التحسن، رغم انطلاقها من مستويات شديدة الانخفاض ورغم بطء وتيرة ذلك التحسن. ففي عام ٢٠١٧ تحسنت درجة التنمية البشرية لأقل البلدان نموا في أفريقيا لتبلغ ٠,٤٧٣ من ٠,٤٤٠ في عام ٢٠١٠. وخلال هذه الفترة، سجلت كافة هذه البلدان، باستثناء توغو، تحسنا في دليل التنمية البشرية. وفي المتوسط، كان أداء بلدان وسط وغرب أفريقيا في دليل التنمية البشرية أفضل من بلدان المناطق دون الإقليمية الأخرى. وتعد التحسينات المستمرة في مجال التنمية البشرية بالغة الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا، ليس فقط للتقدم صوب الخروج من هذه الفئة، ولكن للدفع بعجلة النمو الشامل للجميع وإدامته.

١٨- *سكان المناطق الحضرية في أقل البلدان نموا في أفريقيا يتزايدون بسرعة، وهو ما يقتضي تحسين التخطيط وتوفير الخدمات الأساسية*. فبمعدل ٣,٩ في المائة سنويا، تتحضر هذه البلدان بمعدل أعلى من المتوسط القاري الذي يبلغ حوالي ٣,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وبحلول عام ٢٠١٥ أصبح قرابة ٤٠ في المائة من سكانها يعيشون في المناطق الحضرية. وتشكل عملية التوسع الحضري بُعدا هاما من أبعاد التحول الهيكلي، حيث تتزايد باستمرار نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية بسبب معدل النمو الطبيعي والهجرة من المناطق الريفية على حد سواء. بيد أن التنمية الحضرية في معظم هذه البلدان لا تخضع للتخطيط إلى حد كبير؛ ولا تحصل أغلبية سكان المناطق الحضرية على الخدمات الاجتماعية الأساسية إلا بصورة محدودة والنقل الحضري باهظ التكلفة.

١٩- *النتائج الصحية في أقل البلدان نموا في أفريقيا آخذة في التحسن*. ففي السنوات الست الماضية حتى عام ٢٠١٧، انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة في كافة هذه البلدان. وعموما، فقد انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٩٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١١ إلى ٧٥ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٧.

[٤] تم الحساب باستخدام مؤشر هرفينداهل-هيرشمان الذي يُحسب بجمع مربعات النّسب (في مجموع الصادرات) لكل فئة من المنتجات المصدرة. ويمثل وجود مؤشر تركيز أعلى اعتمادا أكبر على مجموعة صغيرة من المنتجات.

وفي عام ٢٠١٧، سجلت ستة بلدان (إريتريا، وأوغندا، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال ومدغشقر) أقل من ٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية بين الأطفال دون سن الخامسة. غير أن وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أربعة بلدان (تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، والصومال) تجاوزت ١٠٠ لكل ١٠٠٠ ولادة حية. وثمة اتجاهات مماثلة يمكن ملاحظتها في حالة الوفيات النفاسية: إذ سجلت كافة أقل البلدان نموا في أفريقيا انخفاضا في معدلات الوفيات النفاسية خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥، من ٥٩١ وفاة لكل ١٠٠ ألف امرأة عند الولادة إلى ٥٢٩ لكل ١٠٠ ألف. ومرة أخرى، فإن هناك اختلافات كبيرة بين هذه البلدان. ففي حين قلَّص ١٩ عشر بلدا بحلول عام ٢٠١٥ الوفيات النفاسية إلى أقل من ٥٠٠ لكل ١٠٠ ألف امرأة سجلت ٧ بلدان أخرى معدلات تجاوزت ٧٠٠ وفاة لكل ١٠٠ ألف امرأة عند الولادة.

٢٠- *تتأكد التحسينات في النتائج الصحية من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية*. بيد أن عدم المساواة والفجوات الكبيرة في الحصول بوجه خاص على مصادر المياه المحسنة التي تدار بطريقة مأمونة والصرف الصحي والكهرباء لا يزال يمثل تحديا. والمُلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، سجلت كافة أقل البلدان نموا في أفريقيا تحسُّنا في الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، وإن بوتيرة بطيئة، من متوسط ٥٥ في المائة إلى ٥٨,٢ في المائة. وعلى المنوال نفسه، سجلت تحسنا في الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي من ٢٥,٣ في المائة إلى ٢٧,٦ في المائة.

٢١- *زيادة الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في جميع أقل البلدان نموا في أفريقيا*. في المتوسط زاد الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧، بأكثر من الضعف من حوالي ٢٢ في المائة إلى ٤٧ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي ١١ بلدا زاد الحصول عليها إلى أكثر من الضعف. ومن الأهمية بمكان مواصلة الجهود والاستثمارات اللازمة حتى يستفيد من يحتاج إلى العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة استفادةً كاملة، فضلا عن الحصول على العلاج الطبي للأمراض الأخرى، بما في ذلك الملاريا والسل، للحد من عُرضة السكان للمخاطر.

واو- أزمات متعددة وغيرها من التحديات الناشئة

٢٢- تعاني أقل البلدان نموا في أفريقيا من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة والاضطرابات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا وغيرها، يفاقم أثر الأزمات، لا سيما في أوساط أشد فئات السكان والمجموعات ضعفا. ومع ارتفاع معدل التوسع الحضري في هذه البلدان، تزداد المدن والمراكز الحضرية تعرضا لآثار الكوارث.

٢٣- ولمواجهة التهديد الذي تشكله الكوارث الطبيعية، هناك عدد متزايد من البلدان الأفريقية عموما التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للكوارث. ففي عام ٢٠١٦ اعتمد على الأقل ٣٠ بلدا أفريقيا أو كان ينفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وعليه لا بد من تعزيز تنسيق الجهود الدولية والإقليمية من أجل مواجهةٍ فعالةٍ للكوارث والأزمات في أفريقيا. ولا بد للأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من الاضطلاع بدور أكبر في تنسيق الدعم المقدم من منظمات مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي.

زاي- تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

٢٤- تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مساهما هاما في بناء القدرات في أقل البلدان نموا. ويدعو برنامج عمل اسطنبول البلدان المتقدمة إلى تقديم أكثر من ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا. وينبغي أن تكون أقل البلدان نموا التي تواجه تحديات هيكلية تتجاوز تلك التي تواجهها البلدان النامية الأخرى التي لا تندرج ضمن هذه الفئة، أهدافا ملائمة للمساعدة الإنمائية أكثر من هذه الأخيرة. ومن بين ٣٤ بلدا من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، كانت البلدان الخمسة الأولى المستفيدة في عام ٢٠١٦ هي إثيوبيا (١,٨٥ مليار دولار)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١,٤٤ مليار دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٤١ مليار دولار)، وجنوب السودان (١,٣٨ مليار دولار)، وموزامبيق (١,٠٦ مليار دولار).

٢٥- ولم يفِ سوى عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو بالتزاماته بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تبلغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي: في عام ٢٠١٦، لم يساهم سوى سبعة أعضاء (من بين ٢٩) من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي بأكثر من ٠,١٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا. وساهم ١٦ بلدان بنسبة أكبر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٦ مقارنة بما ساهمت به في عام ٢٠١٥. وبالقيمة المطلقة، فقد زاد إجمالي المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من اللجنة من ٣٧,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠١٥ إلى ٣٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وعموما، فقد قدم ١١ بلدا من ٢٩ بلدا في اللجنة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وقدم ١١ بلدا آخر ما بين ٣٠ و٥٠ في المائة. وقدمت ٧ من بلدان اللجنة أقل من ٣٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، مع زيادة الحصة المخصصة للبلدان النامية الأخرى. وبالنظر إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والالتزامات التي تعهد بها الشركاء الإنمائيون في برنامج عمل إسطنبول، فإنه يمكن لهذه البلدان السبعة (إسبانيا،

وألمانيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية سلوفاكيا، ، وسلوفينيا، وهنغاريا، واليونان) النظر فيما إذا كانت المساعدة التي تقدمها يمكن أن تُستخدم على نحو أفضل في أقل البلدان نموا.

٢٦- ويعد تكوين رأس المال الثابت أحد تدابير الاستثمار المفيدة في اقتصاد ما. فقد زاد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في أقل البلدان نموا في أفريقيا بنسبة ٢٥,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ مقابل ٢٣,٢ في المائة في ٢٠١٦. وتجدر الإشارة إلى أن أقل البلدان نموا في أفريقيا تُكوِّن، على أساس هذا التدبير، رأس مال ثابتا أكبر من معدل البلدان الأفريقية (باستثناء شمال أفريقيا).

٢٧- وبعد أن بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته عند ٢٨,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٥، انخفض في أقل البلدان نموا في أفريقيا إلى ١٤,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٧. وبصورة أعم، فقد شهدت أفريقيا ككل انخفاضا كبيرا في ما تلقته من استثمار أجنبي مباشر خلال هذه الفترة، ولكن نسبة الانخفاض في الاستثمار في أقل البلدان نموا أعلى بكثير: ٤٧ في المائة بين أقل البلدان نموا مقابل ٢٦ في المائة في أفريقيا ككل.

حاء- الحكم الرشيد على جميع المستويات

٢٨- الحكم الرشيد مهم في كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الاقتصادية. وللأسف، تحصل العديد من أقل البلدان نموا في أفريقيا على درجة ضعيفة في دليل مو إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا. وكانت الدرجة الإجمالية في الحوكمة الأفريقية ٤٩,٩ في عام ٢٠١٧، بينما كان المتوسط لأقل البلدان نموا في أفريقيا ٤٦,٤ فقط. وما يثير القلق هو أن الدرجة الإجمالية في الحوكمة في ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا في عام ٢٠١١ انخفضت بمقدار ٢,٣ نقاط في المتوسط بدلا من أن ترتفع. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي لديها أكبر الزيادات في هذا المقياس هي الصومال (رغم أن القيمة المطلقة لا تزال الأدنى في أقل البلدان نموا في أفريقيا)، والسنغال، وبوركينا فاسو، ورواندا، وغامبيا.

٣- آفاق أفريقية للخروج من فئة أقل البلدان نموا

٢٩- تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحساب مؤشرات ومعايير الإدراج في فئة أقل البلدان نموا أو الخروج منها لكل استعراض يجري كل ثلاث سنوات، وآخرها جرى في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي الطبعة السابقة من هذا التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (نشر في شباط/فبراير ٢٠١٨)، لاحظنا أن خمسة بلدان أفريقية (توغو، وتنزانيا، وجيبوتي، وزامبيا، وليسوتو) يُتوقع أن تستوفي معايير الخروج من هذه الفئة في المستقبل القريب. فكل واحد من هذه البلدان يلبي معيارا واحد على الأقل من معايير الخروج وهي على بعد ١٠ نقاط من استيفاء المعيار الثاني.

٣٠- والاتجاهات الراهنة لا تبشر كلها بخير في هذه البلدان الخمسة. فخلال السنوات الثلاث الماضية، أخذ الدخل القومي الإجمالي حسب الفرد المبلغ عنه بشأن زامبيا ينخفض بعد أن بلغ سقفا عاليا هو ١٧٧٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤. وقد سجلت ليسوتو أيضا قيمة أعلى بلغت ١٤٩٠ دولارا في عام ٢٠١٣، بينما ظل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في تنزانيا على حاله على مدى ثلاث سنوات. وقد أخذ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في توغو يرتفع، فقد بدأ من قاعدة أدنى. والمعايير التي تُعد فيها توغو أقرب إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا هي تلك الواردة في دليل الضعف الاقتصادي والدليل القياسي للأصول البشرية. وإذا ما استمرت الدخول في ليسوتو وزامبيا في الانخفاض، فإنها لن تستوفي أيا من معايير الخروج (إلا إذا تحسن تصنيفها في دليل الضعف والاقتصادي والدليل القياسي للأصول البشرية في الوقت نفسه).

٣١- ومن بين أحدث البلدان الأفريقية الثلاثة التي ستستوفي معايير الخروج من تلك الفئة (أنغولا، وغينيا الاستوائية، وسان تومي وبرينسيبي)، نجح بَلَدان (أنغولا وغينيا الاستوائية) في المعيار القائم على الدخل فقط، حيث إن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كان ضِعف عتبة الخروج الموصى بها. وتملك جيبوتي، وتنزانيا، وتوغو، وليسوتو اقتصادات أكثر تنوعا، بمؤشرات تبلغ ٠,١٦، و٠,٢٨، و٠,٢٤ و٠,٢٩، على التوالي، في عام ٢٠١٧. غير أن اقتصاد زامبيا هو الأكثر تركيزا بكثير، حيث بلغ مؤشر تركيز الصادرات نحو ٠,٦٦ للسنوات الأربع السابقة.

٤- استنتاجات

٣٢- لا يزال أداء أقل البلدان نموا في أفريقيا، والدعم المقدم لها من الشركاء الإنمائيين، متفاوتا إلى حد ما. ولا وجود لتقدُّمٍ في زيادة القدرات الإنتاجية، وإتاحة الحصول على الطاقة في المناطق الريفية، وتحسين الحوكمة، وهي كلها المجالات ذات أهمية بالغة في ضمان مستقبل أكثر إشراقا للبلدان الأقل غنى في أفريقيا.

٣٣- وتظهر التحسينات الأولية في بعض المؤشرات الصحية والاجتماعية. فمعدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة آخذة في الانخفاض. وقد أخذ الحصول على مصادر المياه الآمنة والمرافق الصحية المحسنة، والعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يزداد في معظم أقل البلدان نموا في أفريقيا. وعدا استثناءات قليلة، فإن نتائج أقل البلدان نموا في أفريقيا آخذة في التحسّن في دليل التنمية البشرية الواسع النطاق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤- وبسبب عوامل تاريخية وجغرافية معا، فإن العديد من أقل البلدان نموا في أفريقيا هي بلدان غير ساحلية. وتواجه هذه البلدان، بوجه خاص، عوائق بعينها فيما يتعلق

بالتجارة. وفي حين لم يعد دخولها إلى الأسواق يواجه قيودا سياسية أو قانونية أكثر مما تواجه البلدان الساحلية، فإن دخولها، مع ذلك، يُعيقه غياب الوصول إلى الموانئ. ويلقي عبءُ الهياكل الأساسية الأكثر كُلفة واللازمة لإيصال منتجاتها إلى الأسواق تحديات أكبر على تنميتها، لأنه يجب حساب هذه الكلفة في المدخلات في عملية التصنيع وفي نواتجها المرسلة إلى الأسواق الدولية. ويجب أن تعمل أقل البلدان نموا غير الساحلية الأفريقية بشكل وثيق مع بلدان المرور العابر المجاورة للتأكد من عدم جعل وصولها إلى الأسواق الدولية صعبا أكثر مما يقتضيه الموقع الجغرافي غير المواتي أصلا.

٣٥- وما يبعثُ على القلق هو تراجع الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نموا. فرغم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا ككل في انخفاض، إلا أن الأثر المترتب عن هذا في أقل البلدان نموا أكبر منه في غيرها من البلدان. ويجب على أقل البلدان نموا أن تواصل جهودها لتعبئة الموارد بشكل مباشر، مع العمل في الوقت نفسه على توفير الحوكمة والمؤسسات التي يمكن أن تساعد على اجتذاب الاستثمار. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية أن تنظر في كيفية توجيه المعونة على نحو أكثر فعالية، مع التركيز على أقل البلدان نموا في أفريقيا.

٣٦- ورغم أن هناك خمسة من أقل البلدان نموا في أفريقيا تقترب من عتبات الخروج من هذه الفئة، فإن الاتجاهات في هذه البلدان لا تسمح لنا بالتأكد من نجاحها في الوصول إلى العتبات في القريب العاجل. وبينما تكشف وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وزامبيا، وليسوتو، بالتأكيد عن إمكانيةٍ لتجاوز عتبات الخروج من فئة أقل البلدان نموا بنجاح، فإن ذلك ليس مضمونا بأي حال من الأحوال. ولا بد من استمرار الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاداتها، لا سيما في حالة زامبيا، وبناء أصولها البشرية.